

بن سلمان وماكرون يبحثان التعاون في ملفات الدفاع والطاقة والاقتصاد ولبنان



بحث ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، سبل تعزيز العلاقات الثنائية، خاصة في مجالات الدفاع والطاقة.

جاء ذلك خلال اتصال هاتفي جمع الزعيمين، الأحد، جرى خلاله استعراض العلاقات الثنائية وأوجه التعاون المشترك بين المملكة وفرنسا، حسبما ذكرته وكالة الأنباء السعودية "واس" (رسمية).

كما بحث الجانبان أبرز القضايا والمستجدات الإقليمية والدولية والجهود المبذولة تجاهها لتعزيز الأمن والاستقرار.

كما جرى خلال الاتصال تبادل وجهات النظر حول عدد من المسائل ذات الاهتمام المشترك.

فيما قال بيان صادر عن الإليزيه، إن ماكرون وبن سلمان بحثا تعزيز تعاونهما في مجالي الدفاع والطاقة، وجددا عزمهما على "العمل معا" لمساعدة لبنان.

وأوضح البيان أن الزعيمين أشادا خلال الاتصال الهاتفي بـ"دينامية علاقتهما الثنائية"، لاسيما لناحية "تعميق التعاون في مجالي الاقتصاد والثقافة".

وأضافت الرئاسة الفرنسية أنهما "بحثا أيضا في المجالات التي يمكن تعزيز هذا التعاون فيها، خصوصا في ما يتعلق بقضايا الدفاع والطاقة".

وذكر الإليزيه أنهما "عبرا عن قلق مشترك حيال الوضع في لبنان، وكررا عزمهما على العمل معا للمساعدة في إخراج البلاد من الأزمة العميقة التي تمر بها".

من جهة ثانية، رحب ماكرون بقرار السعودية وإيران استئناف علاقاتهما الدبلوماسية، مشددا على "أهميته للاستقرار الإقليمي".

وكان الجانبان بحثا، في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، في اتصالٍ مماثل "الشراكة الاستراتيجية بين بلديهما وأزمات المنطقة".

وكان ولي العهد السعودي زار باريس في يوليو/تموز الماضي، حيث بحث مع الرئيس الفرنسي العلاقات الثنائية والحرب الروسية الأوكرانية وحرب اليمن وأزمة لبنان.

وتتمتع السعودية وفرنسا بعلاقات جيدة بينهما، تقوم على مصالح استراتيجية مشتركة، وتتمثل تلك المصالح في حفظ الأمن في المنطقة، لا سيما في الدول التي تشهد اضطرابات أمنية وسياسية.

وتسعى الرياض وباريس لبذل جهود مشتركة في محاربة الإرهاب وتقريب وجهات النظر بشأن الأزمات التي تشهدها المنطقة.

كما تبحثان للوصول إلى حل للأزمة التي يشهدها لبنان، إذ تواجه البلاد انهيارا اقتصاديا يعد الأسوأ في تاريخه، وتؤدي الأزمة السياسية في هذا البلد إلى تفاقم الأوضاع، إذ إن النواب لم ينتخبوا حتى الآن رئيسا للجمهورية منذ نوفمبر/تشرين الثاني، بينما تدير شؤون البلاد حكومة تصريف أعمال صلاحياتها محدودة.

